

# تذكير ذوق العرفا

في عدم سقوط صلاة الجمعة  
بصلاة العيد  
عند جمهور الفقهاء من الصحابة والسنة

تأليف

فاسم بن نعيم الطائي الحنفي

# تذكير ذوي العرفا

في عدم سقوط صلاة الجمعة  
بصلاة العيد  
عند جمهور الفقهاء من الكتاب والسنة

تأليف

فاسم بن نعيم الطائي الحنفي



## التقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم علينا بفرضية الجمعة إلى يوم تلقاه. والقاتل في كتابه: (فاسموا إلى ذكر الله). والصلاة والسلام على أكمل الرسل. سيدنا محمد منبع الأدب والنيل. وعلى آله الأطهار. وأصحابه الأخيار.

أما بعد: فهذه أقوال وتقول فقهاء وحفاظ جمهور أهل السنة والجماعة - أهل الحق - في فرضية الجمعة، وعدم سقوطها بصلاة العيد إذا اجتمعتا في يوم واحد. كتبها لكل من جهل هذه المسألة بأدلتها. ومن تهوّر فأفتى بسقوطها.

فالمسلم لا يخلو أما أن يكون من العوام، فعليه أن يتابع السواد الأعظم - جمهور علماء الأمة المحمدية - والجمهور "متفقون على عدم سقوط الجمعة بصلاة العيد إذا اجتمعتا في يوم واحد، ولا عبرة بقول شاذ" عن هذا الاتفاق والإجماع.

وأما أن يكون من أهل العلم أعني عالماً حقيقة - فهو أيضاً أما أن يكون مقلدا لعدم أهليته للاجتهاد فعليه أن يتابع جمهور الأمة لأنه أسير الدليل فحيثما نظارت الأدلة على عدم سقوطها. وجب متابعتهم.

وأما أن يكون مدعياً للاجتهاد ويقول بسقوطها، فليس له أن يستدل إلا بآثار في سنن أبي داود تدل على سقوطها إذا وافقت يوم العيد، وهي: وإن كانت محتلة لأن يراد منها الرخصة لأهل العوالي والقرى لكن أساسيتها لا تسلّم من علة فلا تقوى معارضة لما ثبت بنص قطعي في الكتاب المجيد، أو في السنة الصحيحة فدعوى الاجتهاد باختراع قول جديد مخالف لجمهور العلماء أو ترجيح قول شاذ ينسب إلى الإمام أحمد، تذهب أدراج رياح أدلة جمهور الفقهاء والحفاظ.

فإذا عرفت اتفاقهم على عدم سقوطها. فاعلم أنهم استثنوا أهل القرى فقط وقالوا جملة أمور منها: إن الآية "في سورة الجمعة أمر بالسعي إلى صلاة الجمعة، وهي نص قطعي. والآثار في سنن أبي داود مع عدم سلامة أساسيتها"، لا تقوى معارضة لنص قطعي الثبوت

(١) قال النووي في كتاب المجموع شرح المذهب ج ٤ ص ٢٩٢: (وبه قال عثمان بن عفان وعمر بن عبد العزيز وجمهور العلماء).  
أف قال ابن قدامة في المغني (وقال أكثر الفقهاء تجب الجمعة لجميع الأمة والأخبار الدالة على وجوبها) ج ٢ ص ٢١٢.

(٢) في شرح الهداية للنعيني: قال ابن عبد البر: سقوط الجمعة والظهر بصلاة العيد متروك منهجراً ولا يعود عليه. وتأويل ذلك في حق أهل البادية ومن لا تجب عليه الجمعة. (أف (٢-١٩-١٠) كذا في إغلاء السنن ج ٨ ص ٨).

(٣) قال الإمام ابن تيمية في الفتاوى ٣٠-٨٠: (واللهذا كان بعض العلماء يقول: اجتمعوا حجة قطعية. وأخطأوا في رحمة واسعة) أف وكذا قال ابن قدامة العيني في المغني.

(٤) وهي قوله تعالى: (فاسموا إلى ذكر الله . . .)

(٥) قال المحقق السهناوي في بذل المجبور شرح سنن أبي داود ج ٦ ص ٥٧: (وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا أصح رخصة. مستلزمين بأن دليل وجوبها عدم اجتماع الأيام. وما ذكر من الأحاديث والآثار لا يقول على الخصميين في أساسيتها من الآثار. أف).



والدلالة، على أننا نقول لو سلمنا صحة أسانيدها يبرأ منها الرخصة لأهل القرى فقط كما ثبت ذلك في صحيح البخاري وسيأتي ذكره مفصلاً في الفصل الأول ومنها: أنه ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ في الصلاتين بـ (سبح اسم ربك الأعلى) و(هل أتاك حديث الفاشية) ولم يقتصر على صلاة العيد دون الجمعة واليك نص الحديث، أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن النعمان بن بشير، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين والجمعة بـ (سبح اسم ربك الأعلى) و(هل أتاك حديث الفاشية) قال: وإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما أيضاً في الصلاتين قال الإمام القرطبي في تفسيره (مجلد ٩ جزء ١٨ ص ٩٧): (أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأبو ماجه).

واختار الإمام القرطبي نفسه عدم سقوط الجمعة عن أهل القرى إذا اجتمعت مع صلاة العيد قال في تفسيره (مجلد ٩ جزء ١٨ ص ٩٧): (لا تسقط الجمعة لكونها في يوم عيد خلافاً لأحمد بن حنبل). ثم أجاب عن حديث عثمان في البخاري بقوله: (وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة إذا خولف فيه). ولم يجمع معه عليه والأمر بالسعي متوجه إلى يوم العيد كتوجهه في سائر الأيام أم.

ومنها: أن ما استدل به الجمهور من آية الجمعة وصحاح الآثار يفيد اليقيني والآثار في سنن أبي داود أحاد لا تفيد إلا ظناً والعمل بما يفيد اليقين. عليه الجمهور. وخصوا آثار أبي داود بأهل القرى، هذا على إغراض النظر في السند. وإلا فلا تقوم حجة أصلاً.

ومنها: أن ما يعزى للإمام أحمد<sup>(٦)</sup> وزيد بن علي رضي الله عنهما قول شاذ وقد مشى عليه الصنعاني في سبل السلام، والشوكاني في نيل الأوطار، تبعاً لزيد بن علي رضي الله عنه وستقف على رد الآثار الضعيفة التي استدلوا بها في سنن أبي داود.

فتحصل لك - أيها القاري الكريم - أن جمهور العلماء متفقون على عدم سقوط الجمعة بصلاة العيد، وأن الآثار الواردة في سقوطها مؤولة متناً، ومقول في سندها بحيث لا يحتج بها. وقد رتبنا هذه الرسالة الصغيرة على فصلين وخاتمة. الفصل الأول في ذكر دلائل الجمهور. والفصل الثاني في ذكر الآثار الواردة في سنن أبي داود وتحقيق سندها بما ذكره أئمة الحديث والفقه. وذكرنا في الخاتمة أدب أهل العلم أرجو الله تعالى أن ينفع بها ويجعلها في ميزان حسنات مشايخي أنه سميع قريب مجيب الدعوات وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(٦) قال الإمام الكوثري في المقالات ص ١٦٠: (أن القول بأجروا صلاة العيد يوم الجمعة وكذا يتبنا من صلاة الجمعة. قول شاذ يعزى إلى الإمام أحمد بن حنبل من بين الأئمة الملقين رضي الله عنهم. لكن حيث لم يكن تدوين مذهب النبي والشافعي من اختلاف مذاهب سائر الأئمة - كثرت الروايات عنه كما تجد معذرة ذلك في «الرداية الكبرى» لابن حبان، والجمهور لا ينفذ. حتى أصبحت لربطة الروايات عنه بمكان من الضعفة. والشك في التعويل على صحة نسبة قول مخالفي الجمهور الجمهور إليه وإذا تراءى أمر جرير وشيخه - كالحافظ ابن عبد البر في الاستبصار - من كتبوا في الخلاف لا يشاركون خلافاً في الغالب. بل لم ينشر مذهب في خارج العراق كالمذهب الشيعي إلا في أواسط القرن الخامس بواسطه أبي يعلى القاسمي والصفار).



## الفصل الأول

### في دلائل الجمهور

قد سبق أن قلنا: اتفاق جمهور العلماء على عدم سقوط الجمعة. لو وافقت العيد في يوم واحد. ولكنني أزيدك ههنا ذكر أقوالهم. وحججهم. ولا بأس إذا وقع شذني تكرار فإنه لا يخلو من فائدة.

فأقول: اتفق الإمام أبو حنيفة. وأصحابه. والإمام مالك. وأصحابه. والإمام الشافعي. وأصحابه. ثم جمهور العلماء<sup>(١)</sup> بعدهم. حتى ابن حزم الظاهري. على عدم سقوط الجمعة إذا اجتمعت مع صلاة العيد في يوم واحد. واستثنى من ذلك أهل القرى. دفعاً للمشقة إذا ما ذهبوا إلى بيوتهم بعد صلاة العيد ثم رجعوا إلى صلاة الجمعة. ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا ما ينسب إلى الإمام أحمد من القول بسقوطها ودلائله مبسطة في أبي داود سيأتيك ذكرها تفصيلاً أن شاء الله تعالى. وإليك نقل هذه المسألة من كتبهم المعتبرة المعتبرة. ثم ذكر دلائلهم من الكتاب والسنة الصحيحة.

الحنفية: في الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن شيخ الشافعي رحمه الله تعالى. ما نصه (ص ١١٣): (محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنهم. عيدان اجتماع في يوم واحد. فالأول سنة. والآخر قريضة. ولا يترك واحد منهما). وفي موطأ محمد ما نصه (ص ١٣٦-١٣٧): (أخبرنا مالك. أخبرني الزهري عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن. قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب ف صلى. ثم انصرف. فخطب. فقال: أن هذين اليومين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما. يوم فطرکم من صيامکم. والآخر يوم تأكلون من لحوم نسكکم. قال: ثم شهد العيد مع عثمان بن عفان. ف صلى ثم انصرف. فخطب. فقال: إنه اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان. فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها. ومن أحب أن يرجع. فليرجع. فقد أذنت له. فقال: ثم شهدت العيد مع علي وعثمان محصوراً ف صلى ثم انصرف فخطب. قال محمد: وبهذا كله نأخذ. وإنما رخص عثمان في الجمعة لأهل العالية. لأنهم ليسوا من أهل المصر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله). ثم أوردت مصادر أخرى في مذهبنا اكتفاء بهذين المصدرين اللذين هما أصل المراجع في المذهب مع كتب ظاهر الرواية.

الشافعية: لا خلاف بين الشافعية في عدم سقوطها إذا وافقت يوم العيد وإنما خلافهم في أهل السواد (أهل القرى) هل تسقط عنهم. قيل: تجب عليهم كما تجب على أهل البلد. وقيل: لا تجب. وهو الصحيح المنصوص والقديم.

(٧) قال الإمام النووي في المجموع ج ١ ص ٤٩٦: (ولقد ذكرنا وجوب الجمعة على أهل البلد وسقوطها عن أهل القرية وبه قال عثمان بن عفان وعمر بن عبد العزيز وجمهور العلماء) أقول: لسبب ابن تيمية سقوط الجمعة بصلاة العيد. أن سيدنا عثمان رضي الله عنه. في كتاب المغني ج ٢ ص ٢١٩ طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - ولله نظر. لأن هذه المسألة غير صحيحة لأن سيدنا عثمان إنما رخص لأهل العوالي والقرى فقط كما في صحيح البخاري. فالعبارة فيه إيهام. فليست.

واليك عبارة المذهب والمجموع.

قال الإمام الرافعي في المذهب (ج ٤ ص ٢٩١): "وإن اتفق يوم عيد ويوم الجمعة، فحضر أهل السواد فصلوا العيد جاز أن ينصرفوا ويتركوا الجمعة. لما روي عن عثمان رضي الله عنه. أنه قال في خطبته: (أيها الناس الله اجتمع عيدان في يومكم فمن أراد من أهل العالية أن يصلي معا الجمعة، فليصل. ومن أراد أن ينصرف، فليتنصرف). ولم ينكر عليه أحد ولأنهم إذا قعدوا في البلد، لم يتهيبوا بالعيد، فإن خرجوا ثم رجعوا للجمعة. كان عليهم في ذلك مشقة، والجمعة تسقط بالمشقة. ومن أصحابنا من قال: يجب عليهم الجمعة لأن من لزمته الجمعة في غير يوم العيد، وجبت عليه في يوم العيد كأهل البلد. والمنصوص في الأم هو الأول.

أي سقوط العيد عن أهل العالية.

قال النووي في المجموع شرح المذهب (ج ٤ ص ٢٩١): (هذا الأثر عن عثمان رضي الله عنه رواد البخاري في صحيحه. والعالية بالعين المهملة، هي قرية بالمدينة من جهة الشرق وأهل السواد هم أهل القرى. والراد هنا أهل القرى الذين يلقبهم النصارى ويلقبهم حشور الجمعة في البلد في غير العيد.)

ثم قال النووي: (وقال الشافعي وأصحابه إذا اتفق يوم الجمعة يوم عيد، وحضر أهل القرى الذين يلزمهم الجمعة، لم يلزموا قضاء البلد، فصلوا العيد لم تسقط الجمعة بلا خلاف عن أهل البلد. وفي أهل القرى وجهان: الصحيح المنصوص للشافعي من الأم والمقيم أنها تسقط. والثاني لا تسقط ودليلها في الكتاب.)

ثم قال أيضا (ج ٤ ص ٢٩٢): (قد ذكرنا وجوب الجمعة على أهل البلد وسقوطها عن أهل القرية وبه قال عثمان بن عفان وعمر بن عبد العزيز، وجمهور العلماء). وأما الشافعي في الأم بعد ذكر مرسى عمر بن عبد العزيز وأثر عثمان رضي الله عنه: (وإذا كان يوم المظفر يوم الجمعة، صلى الإمام العيد حين تحل الصلاة، ثم أذن لمن حضره من غير أهل القرى أن ينصرفوا، إن شاءوا أو أهلهم، ولا يعودون إلى الجمعة، والاختيار لهم أن يقيموا حتى يجمعوا، أو يعودوا بعد العزائم إن قدروا حتى يجمعوا. وإن لم يفعلوا، فلا حرج إن شاء الله تعالى. قال: ولا يجوز هذا لأحد من أهل القرى أن يدعو أن يجمعوا إلا من حضر. يجوز لهم به ترك الجمعة، وإن كان يوم عيد. قال: وهكذا إن كان يوم الأضحية. لا يختلف إذا كان يقيم يجمع في الجمعة، ويصلي العيد، ولا يصلي أهل القرى صلاة الأضحية. ولا الجمعة لأنها ليست بغير أم. (١-٢١٢).

قلت: وهذا يشر بالشروط انصر. بوجوب الجمعة عند الشافعي أيضا. ولا يجب على أهل القرى شئ فافهم) التمسى كلام التتايوي. ونقل كلام الشافعي هذا صاحب بدة المجهود شرح سنن أبي داود (ج ٦ ص ٦٠٠) طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

١٩١ المرويات التي تضمنتها نسخة التتايوي. - ص ٢٩١.

١٩٢ أثر في ص ٢٩١ من الأم. أم: أي من أهل القرى. ص ٢٩١. قال: حدثنا أبو داود عن عثمان رضي الله عنه. أنه قال في خطبته: (أيها الناس الله اجتمع عيدان في يومكم فمن أراد من أهل السواد أن يصلي معا الجمعة، فليصل. ومن أراد أن ينصرف، فليتنصرف). ولم ينكر عليه أحد.



وقال شيخ الإسلام (ذكرها الأنصاري في المنهاج (ج ٢ ص ٢٩٤ دار الفكر) : (ولو وافق يوم الجمعة عيد، فحضر صلاة أهل القرى، يملئهم النداء، فليهم الانصراف وترك الجمعة، بعد لو دخل وقتها قبل انصرافهم، كان دخل عقب سلامهم من العيد، فالظاهر أنه ليس لهم تركها) أهـ

وقال الخطيب الشربيني في شرح المنهاج المسمى بمقتي المحتاج (ج ١ ص ٢١٨ طبعة دار احياء التراث العربي - بيروت) : (ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين يملئهم النداء، لصلاة العيد، ولو رجعوا إلى أهلهم فانتهم الجمعة فليهم الرجوع وترك الجمعة يؤمّن على الأصح) أهـ

وقال ابن حجر الهيتمي في تحفة المحتاج شرح المنهاج (ج ٢ ص ٤١٥ طبعة احياء التراث العربي) : (ولو (أي لأهل القرية الذين يملئهم النداء) حضروا العيد الذي وافق يومه يوم الجمعة الانصراف بعده قبل دخول وقتها، وعدم العود إليها، وإن سمعوا، فليطأ عليهم) أهـ

وقال شمس الدين محمد الرملي الشهير بالشافعي الصغير في نهاية المحتاج شرح المنهاج (ج ٢ ص ٢٩١ دار احياء التراث العربي) : (ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين يملئهم النداء، لصلاة العيد، فليهم الرجوع قبل صلاتها، ونسقط عنهم وإن قرئوا منها، وسمعوا النداء، وأمكنهم إتمامها، لو هانوا إليها، لظهر (من أحسب أن يشهد مع الجمعة قليل) ومن أحب أن يتصرف قليل) رواه أبو داود، ولأنهم لو كثروا بعدم الرجوع أو بالعود إلى الجمعة لثق عليهم، والجمعة تسقط بالمثل) أهـ

المالكية: قال الكشاف في أسهل المذاكر (ص ٣٢٧ دار الفكر) : (قال في المذونة ما قول مالك إذا اجتمع الأضحى والجمعة، أو النظر والجمعة، لمثل رجل من أهل الحضر العيد مع الإمام، ثم أراد أن لا يشهد الجمعة، هل يستع ذلك عند شهود صلاة العيد ما وجب عليه من إتيان الجمعة؟ قال: لا، وكان مالك يقول: لا يستع ذلك سنة ما وجب عليه من إتيان الجمعة) أهـ

وقول مالك هذا في النوط أرجع إلى التفتي شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي رأي القاهرية: قال ابن حزم في المحلى : (وإن اجتمع عيد وجمعة يحل العيد، ثم للجمعة ولا بد، ولا يصح أثر بخلاف ذلك، قال أبو محمد: الجمعة قرض والعيد نطوء، والنطوء لا يسقط الفرض) <sup>(١)</sup> أهـ وهذا ظهر مذهب الأئمة الثلاثة وأصحابهم ومذهب الظاهرية أما دليلهم ففي الكتاب قوله تعالى (وإذا توري للصلاة من يوم الجمعة فاسموا أو ذكر الله وذروا البيع) (سورة الجمعة آية ٩) والأمر بالسمي يُلحظ الوجوب فقال العلامة الطحطاوي في حاشية مراقي الفلاح (ص ٤١٠، الطبعة الهندية) : (رتب الأمر بالسمي أو

(١) ابن القوس مأمور من حاشية العلامة الشرنوبلي ج ٢ ص ٤١٥

(٢) قال الإمام الشرنوبلي في مذكاة ص ١٢٢

ذكر الله على الغناء للصلاة، والظاهر أن المراد بالذكر الصلاة، ويجوز أن مراد به الخطبة، وعلى كل تقدير، يفيد إقتراض الجمعة، أنه وفرضيتها مجمع عليها بين أهل السنة والجماعة، فلا تنقطع بحال من الأحوال إلا ما ورد القبح به كعشر مرقس وغيره، أما الجمعة إذا وافقت صلاة العيد فلا تنقطع باتفاق العلماء ما عدا الإمام أحمد، وكيف يسقط فرض بسبب سنة، وقد نزلت فيه آية، وتوارثت فيه أخبار؟

وقد تقدم أن الإذن لتركها عند اجتماعها مع صلاة العيد، لأهل العالية كما ذكره سيدنا عثمان، وأخرجه البخاري في صحيحه، وتقدم أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ به (سبح اسم ربك الأعلى) و (هل أتت حديث الفاشية) في الصلاتين الجمعة والعيد إذا اجتمعا في يوم واحد ولم يترك هو ولا الصحابة وهم أهل عصر صلاة الجمعة بسبب العيد، وذكر هذا الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة<sup>(١)</sup>، وذكره الإمام القرطبي في تفسيره (مجلد ٩ ج ١٨ ص ٩٧).

وقال الإمام الشافعي في الأم<sup>(٢)</sup>: (اجتماع العيدين) أخبرنا الربيع، أنا الشافعي، أنا إبراهيم بن محمد أنا إبراهيم بن عتبة عن عمر بن عبد العزيز، قال اجتمع عیدان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: من أحب أن يجلس من أهل العالية فليجلس من غير حرج<sup>(٣)</sup>، أخبرنا الربيع أنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن زهر قال: شهدت العيد مع عثمان بن عفان فجاء فضلى ثم انصرف فخطب فقال: أنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عیدان فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها، ومن أحب أن يرجع فليرجع فقد أذن له<sup>(٤)</sup>.

## الفصل الثاني

### في ذكر الآثار الواردة في سنن أبي داود وتحقيق سندها

قد تقرأ في المغني لأبن قدامة (ج ٢ ص ٢١٢) دار الكتاب العربي - بيروت - أن سقوط فرض الجمعة عند اجتماعها مع سنة العيد، مذهب عثمان وعمر وعلي وسعيد وابن عمر وابن عباس وابن الزبير.

هذا العمل من ابن قدامة تخليط وإجمال، أما كونه تخليطاً فإن عثمان وعلياً تركا الجمعة لأهل العالية كما تقدم غير مرة وأخرجه البخاري في باب صوم النضر ولا أقلن عمر قد خالف في ذلك لأن هذه المسألة مجمع عليها

(١٢١) (٨٧٨ باب ١٦) وأخرجه أبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه

(١٢٢) أنظر هذا المصنف شرح سنن أبي داود ج ٦ ص ٥٧ دار الكتب العلمية

(١٢٣) أنشأه مرسى حسن وشيخ الإمام الشافعي شريف عبد الصديق، وثقة ثقة وعلمه عديدان من الأصحاب، وقال ابن علقمة: ظهرت في حديث إبراهيم كثر، وليس يعتكف الحديث قال ابن عدي، وهذا الذي ذكره كما قال ابن أبي شيبة (١٢٤) وإبراهيم بن عتبة من رجال مسلم ثقة بالذهب ١-١٥٠، وعمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين من غير التابعين، وأما مالك فضله علة، وله شاهد عروص مرسى ثقة بأهل العمالي روى البيهقي عن حديث سليمان بن أبي حنيفة عن ابن عمر بن الخطاب عن أبي مالك عن أبي هريرة وأنشأه ضحيف أحد تلاميذ أبي حنيفة (١٢٥) والترمذي إذا تألف يومسون ولو جمعاً من حجة الله القدر انتهى كلام الحديث التبريد في الصلاة السنن ج ٢ ص ٩٦

(١٢٦) أخرجه البخاري



وأما كونه إجمالاً فلأن مذهب ابن عمر وابن عباس قد أخرجه أبو داود وسنده فيه مقال  
كثير. بحيث لا يحتاج به. مع أنهم قالوا الإذن والرحضة في أحاديث أبي داود لأهل العوالي  
فقط وقد تقدم هذا عن كبار الأئمة كالشافعي وأمثاله رضي الله عنهم ولأن مذهب غيرهما  
لا يخلو سنده من مقال.

فكان على ابن قدامة أن يبين مذهب عثمان وعمر وعلي وغيرهم رضي الله عنهم في  
رحضة ترك الجمعة. وأن يوضح عن المقال في أسانيد أحاديث أبي داود ولو بالإشارة  
وهذا الصنيع من ابن قدامة ينبغي أن يفتيه له واليك هذه الآثار وكلام الأئمة فيها.

قال أبو داود في سننه<sup>(١)</sup> وسكت عنه: حدثنا محمد بن العطي وعمر بن حفص  
الوصافي المعنى قال: نا بقية نا شعبه عن مقبرة الضبي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي  
صالح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: قد اجتمع في يومكم هذا  
عبدان فمن شاء أجزأه من الجمعة. وأنا مجتمعون. ورواه ابن ماجه عن ابن عباس. قال  
السدي وفي الزوائد: أسند صحيح. ورجاله ثقات.

قال الإمام المحدث ظفر أحمد العثماني التيالوي في إعلاء السنن (ج ٨ ص ٧٥): قلت:  
وفي التلخيص الحبير: وفي إسناده (بقية)<sup>(٢)</sup> رواد عن شعبه عن مقبرة الضبي عن عبد العزيز  
بن رفيع عن أبي صالح به. وثابته زياد بن عبد الله البكائي عن عبد العزيز عن أبي صالح.  
ومصحح الدار قطني إرساله لرواية حماد عن عبد العزيز عن أبي صالح وكذا صحيح ابن حنبل  
إرساله. ووقع عند ابن ماجه عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه بذلك أبي هريرة  
وهو وهم فيه هو عليه. أهـ ١-١٢٦- وأن سلمنا محته مرفوعاً فنقول: كان أهل القرى  
يجتمعون لصلاة العبدن ما لا يجتمعون لغيرها. فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من صلاة العيد نادى مناديه: (من شاء منكم أن يصلي الجمعة، فليصل. ومن شاء الرجوع  
فليرجع) وكان ذلك خطباً لأهل القرى المجتمعين هناك والقرينة على ذلك بأنه قد صرح  
فيه بأن مجتمعون. والمراد به من جمع التكلم. أهل المدينة بلا شك. وفيه دلالة واضحة  
على أن الخطاب بقوله: من شاء منكم أن يصلي (لأهل القرى) دون أهل المدينة. ويؤيد ما  
ذكرناه في المتن من مرسل عمر بن عبد العزيز قال: اجتمع عیدان على عهد النبي صلى الله

(١) ٢ تقر سلفها القاري. بما اشتهر منه المحدثون من أن سكوت أبي داود صريح في أن الحديث صحيح أو  
حسن. وهذا لهم خاطي. لأن أبا داود قد سكت عن حديث صحيح. فلهذا سكته قال العالين صحيح في كتبه التيسر  
والسكت على مقابلة ابن صلاح. ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يفتي بكل ما سكت عليه أبو داود لأنه يفتي أحاديث  
جداً من الضعفاء في الاحتجاج. وسكت عليها مثل ابن لهيعة وصالح مولى التولمة. ... ثم قال العالين: فلا ينبغي التمسك  
بذلك في السكوت على أحاديثهم. أرجع لزوماً إلى ما كتبه العالين على مقابلة ابن صلاح بعد تعليق لبيد في بيان سكوت  
أبي داود.

(٢) القول: بقية من قولهم من عارته التلخيص كما ذكره ابن الجوزي في النشر الشافية وفي لفظه التيسر. بقية من قوله  
قال ابن المبارك: أكثر مصنفاته كتبت من قبل من القوام مثل الأوزاعي والزمدي أحاديث شعبة ما يوافق أهداف من  
محمد بن عبد الرحمن ويوسف وغيرهما من الضعفاء. وسلكهم من الوسط وقال البيهقي في الطبقات: اجتمعوا على أن ياب  
ليس صحيحاً. وقال ابن قدام بقية ياب من الضعفاء. ويصحح لأنه أحد مشايخه كذا في المسند لأحمد التتوي قول: في  
تريب التيسر ج ١ ص ١٢٢ في ترجمة بقية بن الوليد. سئل كثير القام من الضعفاء. أـ

عليه وسلم. فقال: من أحب من أهل العامة أن يجلس في مجلس من غير حرج، وكذا هو في رواية عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة مقيدا (بأهل العوالي). وقد ذكرنا أن مجموع المرسول، والموصول صالح للاحتجاج به حتما على أن إسناده الاحتجاج بجواز بالضعيف أيضا، فلا يصح الاستدلال بظاهر ما في رواية ابن ماجه. وأبي داود من العموم في قوله: (فمن شاء أجزاء الجمعة) على سقوط الجمعة بالعید عن أهل البلد. لا احتساب كونه مطلقا بأهل القرى. <sup>(١٢١)</sup> بقرينة قوله: «وأنا مجمعون» وبقرينة مرسول عمر بن عبد العزيز، وموصول أبي هريرة مقيدا لهم وإذا جاء الاحتجاج بطل به الاستدلال. وانحصر بما ذكرنا <sup>(١٢٢)</sup> ما قاله العلامة الشوكاني في التلخيص: (أن قول عثمان لا يخصه قوله صلى الله عليه وسلم: «أهـ» فقد رأيت أننا لم نخصص الرفوع إلا بالرفوع، وإذا جاز تخصيص خير الواحد بدلالة العمل والعرف والقياس. كما تقرر في الأصول. فجوز تخصيصه بقول الضحائي أول. لكونه أعرف الناس بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم. لا سيما عند من يجعل أقوال الصحابة حجة فاقهم انتهى كلام الشافعي المحدث.

قال أبو داود حدثنا محمد بن كثير أن إسرائيل بن عثمان بن المغيرة عن أبياس بن أبي رملة الشامي قال: شهدت معاوية بن أبي سفيان، وهو يسأل زيد بن أرقم قال: أشهدت سبع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين اجتماعا في يوم واحد؟ قال: نعم. قال: فكيف صنع؟ قال: صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال: من شاء أن يعطيني قميصا؟ قال: أجمع العلماء على أنه مطلق بأهل القرى والعوالي بدليل ما نقلنا سابقا في أول كلامنا وفي كلام الشافعي وفي التلخيص العسير: وصححه ابن المنيني. وقال ابن المنذر: (هذا الحديث لا يثبت. وأبياس بن أبي رملة راويه عن زيد مجهول) أهـ وصححه الحاكم في المستدرک والذهبي في التلخيص. قال الإمام الشافعي في إسناده السخن (ج ٨ ص ٤٦): «والعجب منهم كيف صححوه» وفيه أبياس بن أبي رملة وهو مجهول. قال الحافظ في تهذيب التهذيب: روى عنه عثمان بن المغيرة الثقفي. ذكره ابن حبان في الثقات. «وهذا لا يرفع الجحالة لأن له في توثيق المجاهيل اصطلاحا خاصا كما ذكرته غير مرة. وقال ابن المنذر: (أبياس مجهول) قال ابن القطان: هو كما قال أهـ ١-٣٨٨. وكذا جهته الذهبي في السير ١-١٣١. وفي التلخيص ص ٢٠: مجهول من الثالثة. أهـ فهذا كما ترى لم يرو عنه إلا عثمان بن المغيرة ليس له راو غير. ولا يعرف له إلا هذا الحديث الواحد. ومثله مجهول حتما. ولا يكون الرجل معروفا عند المحدثين ما لم يرو عنه الثقلان من الثقات. فبطل حكمهم بصحة الحديث مع ذلك إلا لحكم ونسبة لذهبيهم نعم لو صححه ابن حبان لما كان حجة. قال له في توثيق المجاهيل ذهبها خاصا

(١٢١) والتلخيص في طرق الاحتجاج بطل به الاستدلال كما في كتاب التلخيص.

(١٢٢) ما قاله كلام الشافعي المحدث.





الناس، ولم يعرفه ابن الزبير وقد نكروا عليه ولم ينكروا على عمر والا فببعض من ابيهم ان يصح ابن الزبير مثل ما صرحه، فعرفه الناس من عمر ونكروا عنه وايقم مجموع ما روي في ذلك عن ابن الزبير، لا يدل على ترك الجمعة بالعبد، بل عاينه أنه صلى الجمعة قبل الروا اذا اجتمع العبدان، بدليل تقديمه لحظية على الصلاة حينئذ وحظية العبد بعد الصلاة اجماعا كما سياتي، وبدليل ما في رواية ابي داود فجمعها جميعا فتلاهم ركعتين فلا يصح الاستدلال به على الرخصة في ترك الجمعة بحلاد العبد بل عاينه ما يوجد منه جوار تقديم الجمعة عن الروا في يوم العبد، فيقول الباحث اني وقت حلاد لجمعه وقد أتينا ان لا حجة لحمله فببعض استدلاله على جوار لجمعه قبل الروا بل يشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم موقفه بما بعد الروا ولا حجة لهم في اثر ابن الزبير عنه بعد ان تقديم الجمعة على الروا محض ما اراد اجماع العبدان لا غير وهم لا يؤيدون بالتطهير

وأما فلا حجة بقول الصحابي وفعك في معارضة قول ابي صلى الله عليه وسلم وفعك لا سيما وقد ثبت أن الناس نكروا على ابن الزبير ما صرحه وعما يروى عليه فانهم على ان العبادة بقولوا انه ما اتفق عهد في يوم الجمعة فخط حصور بجمعه عثر على العبد الا الامام عاينها لا تسقط عنه الا ان لا يجمع به من يصلي به اجمعه لمول سمي صلى الله عليه وسلم (وان لمجموعه) ولاه لو تركها لاسمح فعل الجمعة في حور من حسب عليه ومن يريدنا من سقطت عنه ذكره بن قدامة في المغني ٢-٢١٢ و ٢١٣ تصح ابن الزبير وقع خلاف لاجماع نكروا لم يرد على الركعتين قبل الروا بكثرة حمى يلقى بصر مع أنه قد اجمع به من يصلي به الجمعة قال عطاء اثم رجع الى اجمعه فم يخرج ايضا، فحلبها وحداها، كما بعدم اسهى كلام بنهاوي

## رد على المنعاني

### في سهل السلام

هذا رد على كلام الشيخ الصنعاني النعماني الذي قاله في هذه الآثار، فهو من كان معهودا من قبلنا المتقدم، لكن زيادة ابيان ونماذج المباحث مع لاند منه لاسه مثل هذه نراس نفي يعرفها اهل العلم والعلوم، فبأن نمر كلامه رحمه الله تعالى وانما رد بعض ما قرره، من الموقف العظيم "اعلاء السنن" لفصله خاصة استحدث من صدر المصنف المحقق الامام العلامة احمد طر النعماني النعماني قال الامير النعماني في سهل سلام وبحسب لتأطفي وجدة الى أنها اي صلاة الجمعة لا يصير رخصة اي بعد صلاة العبد مستدلين بأن دليل وجوبها أي الجمعة عام بجميع الأيام، وبذكر من الاحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها ما في آسانها من مقال قلت حديث زيد بن رهم قد صححه ابن خزيمة، ولم يضمن غيره فيه فهو يصح تخصيصه فانه يحتمل انعام بالاحاد اسهى كلام الصنعاني



قال الامام القهناوي في اعلاء السنن (ج ٨ ص ٧٩) : (قد عرفت ان حديث زيد بن ارقم فيه ائس مجهول. قال ابن منذر: هذا الحديث لا يثبت. واباس بن ابي رملة روايه عن زيد مجهول. وقال ابن القطان: هو كما قال. فانتحى قول الامير) (ولم يضمن فيه غيره).

وأما قوله : (قاله يخص العام بالأحد) فهو عين التراجع. فإن العام القطعي لا يخص عندنا بالأحد. وأيضاً فإن حديث زيد هذا مقيد عندنا بأهل الموالي بدليل ما ذكرناه في الثن من قول عكمان. ومن مرسل عمر بن عبد العزيز. وموصول ابي هريرة مرفوعاً. فتذكر وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. انتهى كلام القهناوي.

قال الأمير اليعاني بعدما ذكر أثر ابن الزبير : (أن عبيد بن اجتمعا في يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر) ما نصه : وعلى القول بأن الجمعة الأصل في يومها. والظهر يدل يقتضي صحة هذا القول لأنه إذا سقط وجوب الأصل مع امكان أدائه سقط البدل وأيد الشارح "مذهب ابن الزبير انتهى كلام الصنعاني".

قال الامام القهناوي في الاعلاء : "ولا يخفى ان عطاء أخبر أنه لم يخرج ابن الزبير صلاة الجمعة. وليس ذلك بمنس قاطع أنه لم يصل الظهر في منزله. فالجزم بأن مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون عبداً لهذه الرواية. غير صحيح لأحتمال أنه صلى الظهر في منزله. بل في قول عطاء أنهم صلوا وحداً أي الظهر ما يشعر بأنه لا يقال بسقوطه. ولا يقال: أن مراده صلوا الجمعة وحداً. فأنها لاتصح الاجماعاً اجماعاً ثم القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة. والظهر يدل عنها قول مرجوح. بل الظهر هو الفرض الأصلي للفروض ليلة الأسراء والجمعة متأخرة فرضها. ثم إذا كانت وجب الظهر اجماعاً فهي البدل عنه. وقد حققناه في رسالة مستقلة. انتهى كلام القهناوي فقد بان لك - أيها القارئ الكريم - ان سقوط فرض الجمعة بسنة العيد مردود بما رأيت من اجماع فقهاء وحفاظ الأمة. ودلائلهم. وما استند أنه الحاتلة والزبدية من سقوطها. لا يسلم من مقال في سنده. مع احتمال تخصيص الآثار بأهل القرى والدليل إذا نظره الاحتمال بطل به الاستدلال.

فالتمسك بهذا اجماع العلماء - السواد الأعظم - نجاة من سواد المسلم يوم القيامة. لا سيما وهذه المسألة من العبادات والإحتياط فيها. لا بد منه. وعليه الإجماع كما يستفاد من ابن عابدين في حاشيته الشهيرة على الترمذي المختار.

## الخاتمة

### في أدب أهل العلم

إن أجمل ما يترين به السلم - لاسيما العلماء والطلاب - الأدب مع الشرع الشريف في امتثال الأوامر واجتناب المناهي - والأدب مع العلماء فإن تعظيمهم تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتعني بالعلماء الذي هم على قدم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وخطة التامين وتهيئ المذاهب الأربعة. لا الذين تزيشوا بهزي العلماء. فطدعوا المسلمين بمواقفهم المليئة بالنفاقسات وسب العلماء الأكابر. بل كفروا هذه الأمة بسبب مسائل لم يتكلم فيها الصحابة والتابعون وتابعوهم فالأدب كما قال الحافظ ابن حجر (الفتح الباري أول كتاب الأدب ١٠-١٠٠) : الأدب استعمال ما يحسن قولاً وفعلًا وغير بعضهم بأنه الأخذ بمكارم الأخلاق. وقيل الوقوف مع المستحسنات وقيل : بل هو تعظيم من فوقك. والرفق بمن دونه. اهـ كان الناس قديما لا سيما أهل العلم ينظرون إلى الأئمة نظرة الاقتداء بهديهم والتأرب بآدابهم. بل ينظرون إلى حركاتهم وسكناتهم ليقتدوا بهم وهذا لا يتم إلا بمراقبة تصرفاتهم ووزانها بميزان الشرع الشريف.

قال القاسم بن سلام (غريب الحديث ٣ : ٣٨٣ - ٣٨٤) : (في حديث عمر رضي الله عنه أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يرحلون إليه. فينظرون إلى سقته وهديه ودله) قال : فيتشبهون به.

وأشد الخطيب إلى الإمام مالك (الجامع لأدب الرواي وأطلال السامع ١-٧٩) أن القاهي ابن سيرين قال حاكما حال كبار التابعين : (كانوا يمشون الهدي كما يمشون العلم). وقال الذهبي (سير أعلام النبلاء ١١-٣١٦) : عن الحسين بن اسماعيل عن أبيه قال : كان يجتمع في مجلس الإمام أحمد زهاء خمسة آلاف أو يزيدون. نحو خمس مئة يكتفون والباقيون يمشون منه حسن الأدب والسمت.

وفي ترجمة علي بن المهدي (تاريخ بغداد ١١-٥٦٦) عن عباس المصيري قال : كان الناس يكتفون قيامه وقعوده ولباسه وكل شيء. يقولون يفعل.

وروي أبو نعم (في النخلة ٦ - ٣٣) في ترجمة الإمام مالك أنه قال لفرس من فرس : يا ابن أخي تعلم الأدب قبل أن تتعلم العلم.

ويحكى الإمام مالك صنع أنه معه فقال : (كانت أمي تعطيني وتقول لي : اذهب إلى ربعة فلتعلم من أدبه قبل علمه. (ترتيب المدارك ١ - ١١٩))

فلا بد من كليهما معاً العلم والأدب فيما قال أبو زكريا العنبري أحد الأعلام (علم بلا أدب كدار بلا حطب. وأدب بلا علم كروح بلا جسم). أخرجه الخطيب في جامع أبيه (١١-٨٨)

وسمعت من بعض أشتياخي تفرد فيما نحن بصدده

أول الأول - أول الثاني - ثاني الأول - ثالث الثاني - ثالث الأول - ثاني الثاني  
وحله لي وقال : علم وحمل فافهم هذه آخر ما كتبت وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره الماكرون ولحملي عن ذكرك وذكره  
المالكون. وعلى آله وصحبه وسلم



## المصادر

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - تفسير القرطبي.
- ٣ - فتح الهاري للعسقلاني.
- ٤ - بذل المجهود شرح سنن أبي داود للسلفايفوري.
- ٥ - الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني.
- ٦ - موطأ محمد بن علقم اللكنوي.
- ٧ - النهاية شرح الهداية.
- ٨ - المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري - دار الفكر.
- ٩ - مقني المحتاج شرح المنهاج للشريفي - دار إحياء التراث العربي.
- ١٠ - نهاية المحتاج لمحمد الرملي - دار إحياء التراث العربي.
- ١١ - تحفة المحتاج بحاشية الشرواني لأحمد بن حجر الهيتمي - دار إحياء التراث العربي.
- ١٢ - الأم لشافعي (عزوت إليه بالواسطة).
- ١٣ - المذهب للرافعي.
- ١٤ - المجموع للتوحي.
- ١٥ - إرشاد السالك لشهاب الدين البغدادي - دار الفكر.
- ١٦ - أسهل المدارك للكشغري.
- ١٧ - المغني لابن قدامة - دار الكتاب العربي.
- ١٨ - المحرر للمجد ابن تيمية.
- ١٩ - الفتاوى لابن تيمية (عزوت إليها بالواسطة).
- ٢٠ - اعلاء السنن للتهانوي - باكستان.
- ٢١ - المقالات للكوثري.
- ٢٢ - الجامع لإدراك الراوي وأخلاق السامع للخطيب البغدادي (عزوت إليه بالواسطة).
- ٢٣ - الميسرة في نقض الفقهية للكنوي.
- ٢٤ - سبر أعلام النبلاء للذهبي (عزوت إليه بالواسطة).
- ٢٥ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (عزوت إليه بالواسطة).
- ٢٦ - ترتيب المدارك للناقبي عياض (عزوت إليه بالواسطة).
- ٢٧ - تقريب التهذيب للعسقلاني.
- ٢٨ - حلية الأولياء لأبي نعيم (عزوت إليه بالواسطة).

# الفهرس

| الصفحة | الموضوع  | ت |
|--------|--|---|
| ٣      | التقدمة  | ١ |
| ٥      | الفصل الأول في دلائل الجمهور                                       | ٢ |
| ٨      | الفصل الثاني في ذكر الآثار الواردة في سنن أبي داود<br>وتحقيق سندها | ٣ |
| ١٢     | رد على الصنعاني  | ٤ |
| ١٣     | الخاتمة في أدب أهل العلم   | ٥ |
| ١٥     | المصادر  | ٦ |
| ١٦     | الفهرس   | ٧ |